

دولة فلسطين



الإستراتيجية الوطنية

لمكافحة الفساد

2018 - 2015



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	الملخص التنفيذي
7	مقدمة
14	الرؤية
14	الرسالة
14	الغاية الرئيسية للإستراتيجية
15	المبادئ الأساسية للإستراتيجية
16	تحليل البيئة الداخلية والخارجية
19	الأطراف الرئيسة الشريكة في مكافحة الفساد
21	<b>محاور الإستراتيجية:</b>
22	المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه
26	المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية
31	المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية
37	المحور الرابع: التعاون الدولي
41	<b>إستراتيجية المتابعة والتقويم</b>
43	مرفق: الخطة التنفيذية



## الملخص التنفيذي

تم اعداد هذه الإستراتيجية على ضوء مراجعة شاملة للإستراتيجية الوطنية السابقة وجميع المعلومات التي جمعت من خلال الدراسات والمسوح والفعاليات المختلفة التي نفذتها اطراف تنفيذ الإستراتيجية وغيرها من الجهات. وأهم ما يميزها انها اعدت بعقول وخبرات فلسطينية وبمشاركة فاعلة لجميع اطراف تنفيذها.

وضعت هذه الإستراتيجية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين. حيث أثبت هذا الاحتلال من خلال تصريحاته وممارساته أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بأرضه ولا بوطنه ولا بحقوقه.

استمدت الإستراتيجية محتوياتها من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل)، وأخذت بعين الاعتبار البنية المؤسساتية في فلسطين، خصوصا مؤسسات انفاذ قانون مكافحة الفساد، معتبرة أن المجلس التشريعي هو جزء لا يتجزأ من الجهات المشاركة في تنفيذ هذه الإستراتيجية، بالرغم من غيابه طيلة تنفيذ الإستراتيجية السابقة.

شهدت فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة اعترافا دوليا بعضوية فلسطين كدولة مراقب في الامم المتحدة، ليتبع ذلك انضمام فلسطين الى اتفاقية مكافحة الفساد، اضافة الى عضويتها في الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. حيث استمدت هذه الإستراتيجية قوتها من هذه الاتفاقيات اضافة الى قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل).

تبين الدراسات ذات العلاقة بان الجهود التي بذلت كانت مناسبة باتجاه تحقيق الرؤية الفلسطينية نحو مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد، فتم تسجيل العديد من الانجازات سواء فيما يخص الملاحقة القضائية وانفاذ القانون، الوقاية من الفساد، التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية،

بناء القدرات او التعاون الاقليمي والدولي، وما زال مطلوب المزيد من الجهود التي يجب ان تستمر فلسطين في بذلها لرفع الوعي وتعزيز التدابير الوقائية والتوسع الافقي والعامودي في انفاذ القانون، لما لذلك من اثار على الثقة بجهود مكافحة الفساد.

يعتبر مبدأ تضافر الجهود الوطنية مبدأً أساسيا استندت اليه رسالة الإستراتيجية وذلك من خلال تنفيذ السياسات التي تشكل العمود الفقري في مكافحة الفساد. وانطلقت الإستراتيجية من مبادئ اساسية اهمها: حقوق الانسان والثقافة الفلسطينية الراضة للفساد ومسؤولية هيئة مكافحة الفساد في قيادة وتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة الفساد. كما ولم تترك اي قطاع او جهة وطنية ضمن الولاية القانونية لدولة فلسطين الا واعتبرتها جزء من اطراف تنفيذ الإستراتيجية بما في ذلك المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

اقترحت الإستراتيجية خطة عمل لتنفيذ اهداف إستراتيجية ضمن المحاور الاربعة التالية:

- منع وقوع الفساد والوقاية منه.
- إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- التعاون الدولي.

ستتم متابعة الإستراتيجية وتقييمها وفق اسس تم توضيحها حتى تكون اساس لتحقيق النجاحات المنشودة من قبل جميع الاطراف، وسيشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تشكيل لجان فنية وتوجيهية والتعاقد مع جهات خارجية لتقييم تنفيذها.

## مقدمة:

يعد الفساد بمفهومه الشامل المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر. ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية. كما يقوض الفساد ثقة المواطنين بجهود الحكومة، ويعيق المنافسة الشريفة والعدالة، ويساهم في تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة.

وللحد من الفساد ومحاربهه والسيطرة عليه، برزت الحاجة إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة لمكافحة الفساد والوقاية منه، تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بمخاطره، وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم. ففي العام 2012 أطلقت أطراف تنفيذ الإستراتيجية، وعلى رأسها هيئة مكافحة الفساد، إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، للأعوام الثلاث التالية، وهي الإستراتيجية الأولى منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وأثناء تنفيذها برزت مجموعة من الاحتياجات التي عالجتها الإستراتيجية الثانية للفترة 2015-2018.

لقد تنبتهت دولة فلسطين عند وضع هذه الإستراتيجية إلى أهمية مشاركة فئات المجتمع وقطاعاته في عملية إعدادها وتنفيذها وذلك من خلال طريقتين أساسيين، يستهدف الأول منهما الوقاية من الفساد والتوعية بشأن مخاطره، والثاني الكشف عنه وملاحقة مرتكبيه، دون إغفال دورنا على الساحتين الإقليمية والدولية. ولذلك استلزم الأمر وضع مجموعة من الخطط التنفيذية للإستراتيجية لتكون هي الأداة لمبدأ تنسيق وتضافر جهود مكافحة الفساد بين المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الجهات التي تعمل على الرقابة والمساءلة.

بين تقرير تقييم تنفيذ الاستراتيجية 2012-2014 الى الجهود الكبيرة التي بذلت في السعي لإشراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات المعنية بجهود مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال تنفيذ المئات من التدخلات التي من شأنها رفع قيمة فلسطين على خارطة الشفافية الدولية، وقد نجحت في الكثير من هذه الجهود وما زال العمل جارٍ لتحقيق الرؤية الفلسطينية بوجود مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد. وذلك بالرغم من استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما يعنيه ذلك من تكريس لحالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.

## الإستراتيجية في السياق الفلسطيني:

### • الاحتلال هو المصدر الأول والرئيسي للفساد

وضعت هذه الإستراتيجية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين. ولقد أثبت هذا الاحتلال من خلال تصريحاته وممارساته أنه لا يعترف بالشعب الفلسطيني ولا بأرضه ولا بوطنه ولا بحقوقه. وإن هدفه النهائي هو الاستيلاء على كامل الأرض الفلسطينية. وهو يتبع من أجل تحقيق ذلك سياسة الفساد والافساد ليتسنى له تحقيق أهدافه. ولذلك فلا غرابة أن نجده دائماً في الخندق الواحد مع الفاسدين. وصدق من قال أن "الاحتلال والفساد هما وجهان لعملة واحدة".

وبالرغم من معيقات الاحتلال لتنفيذ الإستراتيجيات والخطط الوطنية، إلا أن دولة فلسطين وسائر المؤسسات الفلسطينية ما زالت تعمل جاهدة على بناء مؤسسات الدولة ورسم خطتها. ولذلك فإن هذه الإستراتيجية عبرت تعبيراً مناسباً عن الإرادة السياسية التي أطلقها فخامة رئيس دولة فلسطين ودولة رئيس الوزراء في مواقف رسمية وشعبية متعددة. وجاءت الإستراتيجية متوافقة مع ما طرحه المؤسسات



الرسمية والشعبية بخصوص مكافحة الفساد في فلسطين، والتي عُبر عنها في اللقاءات التي جمعت عدة مؤسسات شريكة في تنفيذها.

واستمدت هذه الإستراتيجية محتوياتها من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل)، وأخذت بعين الاعتبار البنية المؤسساتية ذات العلاقة في فلسطين، خصوصا مؤسسات إنفاذ قانون مكافحة الفساد، معتبرة أن المجلس التشريعي هو جزء لا يتجزأ من الجهات المشاركة في تنفيذ هذه الإستراتيجية، بالرغم من غيابه طيلة تنفيذ الإستراتيجية السابقة.

### الإستراتيجية في السياق الدولي والإقليمي:

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2003 والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2005 أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد، وتحدد هذه الاتفاقية التدابير الوقائية التي يجب على الدول الأطراف اتخاذها سواء كان في مجال تبني السياسات والممارسات أو اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والقضائية لمنع وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى إيجاد وتطوير المؤسسات الوطنية لمنع ممارسات الفساد وملاحقة مرتكبيه، والتعاون مع الحكومات الأخرى لاستعادة الممتلكات والأموال المسروقة، ومساعدة بعضها البعض، بما في ذلك المساعدات الفنية والمالية في مكافحة الفساد وتقليص فرص ظهوره وتعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للممتلكات العامة.

شهدت فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة اعترافا دوليا بعضوية فلسطين كدولة مراقب في الامم المتحدة، ليتبع ذلك انضمام فلسطين الى اتفاقية مكافحة الفساد، الأمر الذي يعتبر اختراقا أممياً في بناء دولة

فلسطين، ويعتبر هذا الانتصار اعترافاً دولياً في الجهود الفلسطينية لمكافحة الفساد، والتزاماً منها بمواءمة كافة التشريعات ذات العلاقة بمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبشكل خاص قوانين مكافحة الفساد، قانون العقوبات، وقانون الشراء العام، والقانون ذات العلاقة بتنظيم الشؤون المالية والموازنات، وقانون الخدمة المدنية، وكافة القوانين واللوائح النازمة للجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد بما يضمن اشتغالها على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد.

منذ انضمام فلسطين لهذه الاتفاقية في أيار/مايو 2014، استفاد عدد من اطراف تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد السابقة من فعاليات الأمم المتحدة لتبادل الخبرات في مجال محاربة الفساد، وحصلت فلسطين على المزيد من المساعدات الفنية من مكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في مجال مكافحة الفساد، وبموجب هذا الانضمام ستحصل فلسطين على المزيد من التسهيلات بخصوص التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة والتعاون في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية. حيث شهدت سنوات الإستراتيجية السابقة استرداداً لاكثر من 70 مليون دولار، واستلام أول متهم بجريمة فساد كان فاراً خارج الأراضي الفلسطينية.

أما على الجانب الإقليمي، فإنه في شهر كانون الأول / ديسمبر من العام 2010 قام العرب بالتوقيع على الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، حيث اشتملت الإتفاقية الأخيرة على 35 مادة، منها مفهوم الفساد وأنواع الأفعال والجرائم التي تنطوي تحت مفهوم الفساد، وتناول جزء من موادها ضرورة أن تكون المحاكمات الجزائية والعقوبات المقررة لها وفقاً

للقوانين الداخلية لكل دولة مع بيان لأحوال خضوع الجرائم للبت القضائي، كما أشارت في بنودها إلى سبل تدابير الوقاية من الفساد لكل دولة.

كما عكست الاتفاقية أهمية تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في مكافحة الفساد، مع تأكيد استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية والنيابية في كل دولة، وتحفيز الدول الأعضاء على إيجاد تدابير لإلغاء العقود والامتيازات الناتجة عن أفعال الفساد وتوفير الحماية للمبلغين والشهود والخبراء وضحايا عمليات الفساد .

وبينت الاتفاقية سبل التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز فاعلية تنفيذ قوانين مكافحة الفساد وتبادل المساعدة القضائية بينها. وتناولت أيضا تنظيم حالات الملاحقة القضائية والجنائية وعمليات تسليم المجرمين. ونظمت الاتفاقية كذلك إجراءات وضوابط استرداد الممتلكات والتحصيلات والعوائد الناجمة عن هذه الجرائم وعلى نحو خاص استحداث وتطوير برامج تدريب الموظفين والمسؤولين على مكافحة وكشف جرائم الفساد وتبادل وتحليل المعلومات. كما تناولت الاتفاقية وسائل جمع المعلومات ذات الصلة بالفساد وتبادلها وتحليلها إحصائياً.

خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة، وكثيرة جهود مؤسسات عربية ودولية متعددة استفادت فلسطين من برنامج إقليمي استمر على مدى فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة، وشاركت فلسطين في عدد كبير من فعالياته سواء بطلب فلسطين تنظيم نشاطات تلبي احتياجاتها كتظيم عدة ورش عمل استهدفت إستراتيجية مكافحة الفساد والتقييم الذاتي لفلسطين، أو على مستوى استفادة بعض الدول العربية من خبرة فلسطين في مكافحة الفساد، أو على مستوى بناء قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

## • مفهوم الفساد:

نصت المادة 1 في قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (المعدل) على ما يلي:

يعتبر فساداً لغايات تطبيق هذا القانون:

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.
3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.
4. إساءة استعمال السلطة خلافاً للقانون.
5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحق باطلاً.
6. الكسب غير المشروع.
7. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها دولة فلسطين.

## منهجية إعداد هذه الإستراتيجية:

لإعداد هذه الإستراتيجية لا بد من مراجعة شاملة للإستراتيجية الوطنية السابقة التي شكلت الانطلاقة في رسم الإستراتيجية الحالية، لذلك تم التعاقد مع جهة خارجية لإجراء مراجعة وتقييم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2012-2014، واستخدمت النتائج والتوصيات في إعداد هذه الإستراتيجية.

وخلال فترة الإستراتيجية السابقة تم تنفيذ العديد من اللقاءات الوطنية والقطاعية والمناطقية التي استغلت للاستماع الى آراء وتطلعات الحضور بخصوص جهود مكافحة الفساد، حيث تم تدوينها لتحديد أولويات هذه الإستراتيجية، كما وان المسوحات واستطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية الوطنية منها والقطاعية كقطاع المرأة والشباب والمجتمع المدني والحكم المحلي والمنح الخارجية وجهود محكمة جرائم الفساد، ونفذت هيئة مكافحة الفساد برنامج مراجعة شاملة لنشاطها، وذلك لاستخدامها في تحليل البيئتين الداخلية والخارجية وصياغة الأهداف الرئيسية والفرعية، وللاستهداف قطاعات جديدة في هذه الإستراتيجية، وأخرى تم اغفالها في الإستراتيجية السابقة، كما وصدرت خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016 التي شكلت اساسا في تحديد معالم وتوجهات هذه الإستراتيجية.

كما في الإستراتيجية السابقة، أعدت هذه الإستراتيجية بعقول فلسطينية من الخبراء والمختصين وبمشاركة واسعة لمؤسسات وطنية متعددة. وتماشياً مع قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (المعدل) تولت هيئة مكافحة الفساد إدارة الجهود الوطنية لإعداد الإستراتيجية، وقد عمل على صياغتها طاقم هيئة مكافحة الفساد وعدد من الخبراء والمختصين، إضافة إلى المجلس الاستشاري في الهيئة، المشكل من عدد من الشخصيات المشهود لها بالخبرة والكفاءة.

## الرؤية

مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد، يقوم على أسس النزاهة والشفافية والمساءلة.

## الرسالة

تضافر الجهود الوطنية لمكافحة الفساد والقضاء على مظاهره المختلفة في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ السياسات التي تشكل العمود الفقري في كشف مواطن الفساد ومعالجة أسبابه والوقاية منه والحد من انتشاره، وتفعيل الثقافة المجتمعية الراضية للفساد، والتعاون مع جهات محلية وإقليمية ودولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه وملاحقة مرتكبيه.

## الغاية الرئيسية من الإستراتيجية

تطوير وصياغة منظومة قانونية وإجرائية لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة التزاما بقانون مكافحة الفساد لعام 2005 رقم (1) المعدل، وباللاتفاقيتين الدولية والعربية لمكافحة الفساد، وتعزيز التدابير الوقائية ومنع ممارسة الفساد، بمشاركة وتعاون جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات العربية والدولية، وزيادة فاعلية مؤسسات انفاذ قانون مكافحة الفساد والمؤسسات الرقابية المعنية وتعزيز ثقة المواطنين فيها.

## المبادئ الأساسية للإستراتيجية:

- بموجب الولاية القانونية لدولة فلسطين على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، فإن هذه الإستراتيجية تقوم على متابعة وملاحقة جرائم الفساد في جميع الأراضي الفلسطينية وخارجها.
- تعزيز مفاهيم واحترام حقوق الانسان لكل مواطن.
- تعزيز استقلالية القضاء وحق المواطن في محاكمة عادلة.
- إن جهود مكافحة الفساد تستند إلى مكامن القوة في الثقافة الفلسطينية الراضة للفساد.
- إن من حق المواطن الفلسطيني توفير النزاهة ومبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، وحصوله على الخدمات العامة بفعالية ومساواة.
- إن الواجب الوطني يتطلب من كل مواطن مجابهة الفساد والتبليغ عن أي حالة فساد يطلع عليها لهيئة مكافحة الفساد.
- إن مكافحة الفساد والوقاية منه مسؤولية مشتركة تقودها هيئة مكافحة الفساد وتشارك فيها الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
- التطبيق الفاعل لسياسة مكافحة الفساد يتطلب ضرورة أن تناط عملية تنسيق تنفيذها من خلال جهة واحدة هي هيئة مكافحة الفساد، كما قرر ذلك قانون مكافحة الفساد

## تحليل البيئة الداخلية والخارجية :

### تحليل البيئة الداخلية:

#### • أولاً: عناصر القوة:

- إرادة سياسية جديّة في مكافحة الفساد.
- وجود قانون فلسطيني لمكافحة الفساد.
- تشكيل حكومة وفاق وطني لإنهاء الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما لذلك من انعكاسات محتملة على جهود مكافحة الفساد في قطاع غزة.
- وجود خطة تنمية وطنية تعبر عن جديّة الحكومة في تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.
- اكتمال التشكيلة المؤسسية والإدارية لمؤسسات انفاذ قانون مكافحة الفساد وتطور خبرة القائمين عليها والعاملين فيها.
- وجود هيئة مكافحة الفساد، مستقلة ومخولة بوضع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ووضع الآليات والخطط المنفذة لها وقيادة المنظومة وتحمل مسؤولية التنسيق بين الأدوار.
- صلاحيات واسعة ممنوحة لهيئة مكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد، يمكنها من القيام بالمهام المناطة بها في الوقاية من الفساد وملاحقة مرتكبيه.
- هيئة مكافحة فساد مستقلة ماليا وإداريا، تمارس مهامها وأعمالها دون تأثيرات أو ضغوطات من أي جهة كانت.
- وجود محكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد.



- وجود نيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد.
- وجود ديوان الرقابة المالية والإدارية وقيامه بدور كبير في الإبلاغ عن شبهات الفساد.
- وجود أجهزة رقابية ودوائر للشكاوى في الكثير من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية.
- زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الفاعلة في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في التوعية من مخاطره وآثاره.

### • ثانيًا: عناصر الضعف:

- استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي وإعاقة ذلك لدوره الرقابي.
- عدم استكمال إقرار ومراجعة بعض التشريعات المعززة لجهود مكافحة الفساد.
- تأخر إصدار قانون فلسطيني يضمن الحق في الحصول على المعلومات.
- بطء إجراءات التقاضي في إصدار الأحكام بحق بعض المتهمين بقضايا فساد في مرحلتي الاستئناف والنقض.
- تفاوت فاعلية أطراف تنفيذ الإستراتيجية في تنفيذ الخطط المتفق عليها.
- ضعف البيئة الإعلامية الممكنة والمساندة للجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

## تحليل البيئة الخارجية:

### • أولاً: الفرص:

- رفض شعبي قوي للفساد في المجتمع الفلسطيني.
- تعاضم ثقة الجمهور بقدرة وفاعلية جهود مكافحة الفساد.
- زيادة وعي المجتمع الفلسطيني بمبادئ وآليات مكافحة الفساد.
- توجه دولي وعربي قوي لمحاربة الفساد.
- عضوية دولة فلسطين في الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد وانضمامها مؤخراً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- إضافة الى عضويتها في منظمة الشفافية الدولية
- علاقات متميزة مع مؤسسات مكافحة الفساد العربية والدولية.
- مساندة عدد من المنظمات الدولية لجهود مكافحة الفساد في فلسطين.

### • ثانياً: التحديات:

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وبخاصة في القدس الشريف، ووجود عدد كبير من الحواجز الإسرائيلية الداخلية والخارجية والتي تحول دون القيام بجهود مكافحة الفساد.
- ضعف جهود مكافحة الفساد في غزة بسبب الأوضاع السياسية الراهنة.
- ضعف التنسيق الدولي في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية.
- انطباع عام لدى المواطن الفلسطيني بانتشار الفساد، وانخفاض ثقته بالتحرك الجدي لمحاربة الفساد ومحاسبة مرتكبيه.

- ضعف الثقافة العامة بمفهوم الفساد ومخاطره، وضعف الاستعداد العام للإبلاغ عن شبهاث الفساد.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية في جهود تنفيذ الإستراتيجية.

## الأطراف الرئيسية الشريكة في مكافحة الفساد:

إن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد يتطلب تنسيق وتضافر الجهود بين كافة الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد، فإذا كانت هيئة مكافحة الفساد مخرولة قانونيًا بإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، فإن تنفيذ مكوناتها وبرامجها تعدُّ مسؤولة مشتركة ما بين الهيئة وبقية عناصر منظومة النزاهة الوطنية الشريكة مع الهيئة في جهود مكافحة الفساد، وهذا التنفيذ يتطلب درجة عالية من التنسيق بين المهام والأدوار المطلوبة من كل طرف شريك. ولذا فإنه مطلوب تحقيق التناغم بين أعمدة المنظومة الوطنية للنزاهة في جهود مكافحة الفساد، ورسم الحدود التي يبدأ منها دور كل طرف وتلك التي ينتهي عندها. كما أن خطة التدخلات التنفيذية المصاحبة لهذه الإستراتيجية تبين الأدوار التي يؤديها كل طرف من أطراف المنظومة دون اغفال الأدوار التي تؤديها الأطراف المختلفة والتي لم يشر إليها بالاسم في هذه التدخلات التنفيذية.

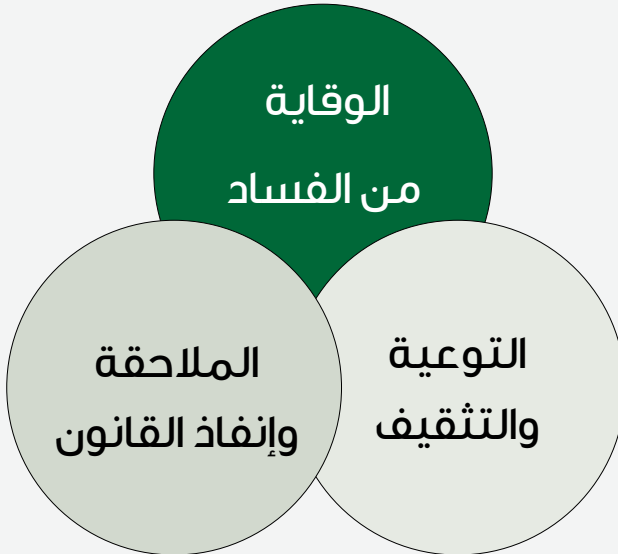


بينت هذه الإستراتيجية اطراف تنفيذ الإستراتيجية الرئيسة، وهم:

- القضاء.
- المجلس التشريعي.
- السلطة التنفيذية (رئاسة وحكومة).
- هيئة مكافحة الفساد.
- النيابة العامة.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- قطاع الإعلام.
- المؤسسات التعليمية.
- القطاع الخاص والجمعيات التعاونية

## محاور الإستراتيجية

- المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.
- المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- المحور الرابع: التعاون الدولي.



## المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.

### • السياق العام:

إن الفساد بمظاهره المتعددة يعد مشكلة باهظة التكاليف من النواحي المالية والمعنوية وآثارها خطيرة على المجتمع ومؤسساته العامة والخاصة على حد سواء، ومن الأهمية بمكان أن يكون هنالك برنامج واضح ومحدد للوقاية منه ولمنع حدوثه في المقام الأول، وتدارك آثاره لحماية المجتمع منها، بما يؤدي إلى خفض الأعباء المالية وتوفير الموارد اللازمة للتنمية، وضمان استقرار المجتمع وتعزيز ثقة المجتمع بالخيار الديمقراطي.

تعدُّ الإجراءات والتدابير الوقائية محورياً رئيسياً في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إذ أنها تُعنى بمعالجة جزء من الإختلالات الإدارية والمؤسسية التي تخلق بيئة مواتية لنمو الفرص التي تمكن الفساد من الانتشار والتوسع على المستويين الرأسي والأفقي.

يعتبر تحصين المجتمع من الفساد، وخلق بيئة سليمة ومُمكنة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة محورياً أساسياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهذا يتطلب وضع منظومة من الاجراءات والتدابير الوقائية القطاعية والمؤسسية التي من شأنها ان تضع حداً للفساد ومظاهره المختلفة، ومعالجة كافة الاختلالات التي تصيب النظم الادارية والمالية للمؤسسة، وهذا المحور يعتبر اللبنة الاساسية في بناء نظام حكم سليم وعصري، ليؤدي الى تطبيق الرؤية الوطنية الشمولية الرامية الى إنهاء الاحتلال وبناء دولة فلسطينية مستقلة وخالية من اي فساد قد يحدث في بنيتها.

ما زال المجلس التشريعي معطل عن الحياة التشريعية والرقابية مما قوض الجهود الرامية لتطوير التدابير الوقائية ذات البعد التشريعي والرقابي، التي من المفترض ان يقوم بها المجلس، وبالتالي فان مراجعة التشريعات

ذات العلاقة بتعزيز التدابير الوقائية ما زال محدوداً، إلا ان الجهود الرسمية وغير الرسمية تمكنت في الدونة الاخيرة من الالجماع على مشروع قانون حق الحصول على المعلومات والذي لم يعتمد من قبل مجلس الوزراء لمزيد من التشاور بالرغم من اهميته في تعزيز الشفافية كأحد أهم التدابير الوقائية في فلسطين.

ان جهود الحكومة والمنظمات شبه الرسمية والشعبية ما زالت مستمرة لتطوير الاجراءات النازمة لعمل المؤسسات والخاصين لقانون مكافحة الفساد. حيث اصدرت الحكومة الفلسطينية خطة التنمية الوطنية للدوام 2014-2016 وحددت معالم العمل الوطني بخصوص تعزيز النزاهة والشفافية وتطوير التشريعات والانظمة والاجراءات التي من شأنها ان تعزز المساءلة وتحصد من الفساد. وقام ديوان الموظفين العام بالاستمرار في اصدار التشكيلات الإدارية المختلفة ومعايير التوظيف والترفيغ والاياد والعقوبة لتشكل نقلة نوعية في وضع معايير التوظيف في أجهزة الدولة بشكل أكثر شفافية، وقد أطلقت اللجنة الوطنية بقيادة الديوان مدونة سلوك واخلاقيات الوظيفة العامة، وقد بدأت جهود تطبيقها بشراكة واسعة لمؤسسات الدولة. كما وأصدرت كل من مؤسسة القضاء والجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني مدونات سلوك خاصة بالعاملين فيها، وبذلت جهود مختلفة لتطبيقها، وما زال مطلوب المزيد من هذه الجهود. وعملت وزارة الحكم المحلي على إصدار مدونة سلوك للعاملين في الهيئات المحلية إلا أنها ايضاً ما زالت تنتظر التطبيق.

لقد بُذلت جهود كبيرة بخصوص تطوير تشريعات الشراء العام في فلسطين، لكن على الرغم من صدور القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014 بشأن الشراء العام ونشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2014/5/28 وعلى الرغم من اقرار نظام الشراء المشار اليه في المادة (75) من القرار بقانون اعلاه،

لأنه ما زال العمل ساري على أساس القانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية وعلى أساس القانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة.

قام ديوان الرقابة المالية والإدارية ووحدة التنسيق المركزي في وزارة المالية بجهود كبيرة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات الدولة، حيث أنجز الديوان تقريراً لمراجعة نظام الرقابة الداخلية في 78 مؤسسة رسمية وشبه رسمية ومجتمع مدني وخرج بتوصيات لتطوير هذا النظام خصوصاً في المحاور التي لم تحصل على تقييمات مناسبة. كما وفعلت وزارة الحكم المحلي إجراءات المتابعة والرقابة في الهيئات المحلية وعملت على تطوير نظم داخلية من شأنها أن تعزز الرقابة الداخلية والخارجية على عمل الهيئات المحلية. لكن جهود أكبر ما زالت مطلوبة لتعزيز التدابير الوقائية وخصوصاً في منظمات المجتمع المدني والحكم المحلي وبعض القطاعات الرسمية التي يزيد فيها خطورة حدوث فساد.

## الغاية: بيئة تشريعية ومؤسسية مانعة للفساد،

### تقلل من فرص حدوثه

## الأهداف:

### 1. تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث

#### آليات ووسائل مكافحتها، وذلك من خلال:

- أ. إجراء المتابعات اللازمة لمدى تنفيذ ما نصت عليه خطة التنمية الوطنية من تعزيز للشفافية والمساءلة في أجهزة الدولة.
- ب. مراجعة البيئة القانونية النازمة للوزارات والدوائر الحكومية والجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يقلل من فرص حدوث الفساد.



ت. تطوير برامج وقاية من الفساد خاصة بالجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد لتأخذ بعين الاعتبار مخاطر الفساد في كل منها.

ث. تفعيل الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.

ج. مراجعة إجراءات تطبيق معايير التعيين والترقية والايضاد والعقوبة والمكافآت في الوظيفة العمومية بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص.

## 2. تطوير البيئة التشريعية النازمة للعمل الحكومي وكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد بما يقلل من إمكانية حدوث الفساد، وذلك من خلال:

أ. دراسة ومراجعة وتقييم وتحديث التشريعات ذات العلاقة النازمة لعمل المؤسسات الرسمية والأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة الفساد.

ب. اصدار قانون حق الحصول على المعلومات واستكمال الإطار التشريعي الداعم للشفافية.

ت. تطبيق مدونة سلوك واخلاقيات الوظيفة العامة، وتدريب الموظفين العموميين على آليات وضرورات الالتزام بها.

ث. استكمال إعداد وتطبيق مدونات سلوك للعاملين في المؤسسات العسكرية، والهيئات المحلية، والجمعيات الخيرية والأهلية، وباقي الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، بما يضمن الشفافية والنزاهة والحيادية والمسائلة في العمل، والمحافظة على الأموال العامة.

## 3. تفعيل وتعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية وذلك من خلال:

أ. مراجعة التشريعات النازمة لعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، واستكمال الأنظمة والتشريعات الثانوية لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.

ب. مراجعة توصيات دراسة تقييمية لدور ديوان الرقابة المالية والإدارية،  
لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور الديوان وتقليل فرص حدوث  
الفساد  
ت. زيادة التنسيق والتكامل ما بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة  
المالية والإدارية.

## المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

### • السياق العام:

يُعد محور إنفاذ القانون والملاحقة القضائية، من المحاور الرئيسية  
لإستراتيجية مكافحة الفساد، فعلى الرغم من أهمية التدابير الوقائية الواردة  
في المحور الأول من هذه الإستراتيجية، إلا أن ثقة المواطنين بجهود  
مكافحة الفساد وبجديتها لا تستكمل دون ملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم  
وإيقاع الجزاء العادل بحقهم، واسترداد المال العام. إذ تشكل العقوبة عاملاً  
رادعاً وتساهم في نقل رسالة واضحة بأن جريمة الفساد لا بد من ملاحقتها  
ومعاقبة مرتكبيها وإيقاع الجزاء العادل بحقهم.

أشارت التقارير التي صدرت خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة الى  
أهمية اصدار تشريعات جديدة واجراء تعديلات على التشريعات المعمول  
بها، وذلك لتحسين قانون مكافحة الفساد، والإسراع بالبت بقضايا الفساد،  
مع ضمان المحاكمة العادلة، دون اطالة التقاضي بهذه القضايا، لما لذلك من  
أهمية في تطوير ثقة المواطن بجهود مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين.  
بالرغم من التأخر في البت بقضايا جرائم الفساد في مرحلتي الاستئناف  
والنقض، إلا ان المعطيات الواردة من هيئة مكافحة الفساد تشير بأن هنالك  
تزايداً ملحوظاً في عدد الشكاوى والبلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد  
منذ انشاء الهيئة في منتصف العام 2010، إضافة الى زيادة في عدد القضايا  
التي يتم التحقيق فيها والمحالة الى محكمة جرائم الفساد. فمذ انشاء الهيئة

وحتى نهاية العام 2014 وصل هيئة مكافحة الفساد 1,348 شكوى وبلغ، تم إنجاز معظمها وبقي لدى الهيئة 320 شكوى وبلغ ما زالت قيد المتابعة حتى نهاية العام 2014. تم إحالة 93 قضية الى محكمة جرائم الفساد، فصلت المحكمة بـ 39 قضية معظمها بحكم اذانة. أما عدد القضايا المنظورة في محكمة جرائم الفساد فبلغت 52 قضية حتى نهاية العام 2014.

خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية تم تطوير مؤسسات انفاذ القانون من خلال تطوير قدرات كادر هيئة مكافحة الفساد وزيادة عدد العاملين فيها وخصوصا ممن يحملون صفة الضبطية القضائية. وخلال نفس الفترة تمت زيادة عدد اعضاء نيابة مكافحة الفساد وتطوير قدراتهم، وزيادة عدد قضاة محكمة جرائم الفساد وتدريبهم، وزيادة عدد ايام العمل في محكمة جرائم الفساد من يومين الى خمسة ايام في الاسبوع. كما وتم توفير برنامج تدريبي بالتعاون مع احدى الجامعات الفلسطينية للعاملين في هيئة مكافحة الفساد ونيابة مكافحة الفساد ومحكمة جرائم الفساد.

في بداية العام 2012 استكملت هيئة مكافحة الفساد التحضيرات لتوزيع اقرارات الذمة المالية على الخاضعين وفق قانون مكافحة الفساد، لما لها من اهمية في اعمال مبدأ «من اين لك هذا». وحتى نهاية العام 2014 تم توزيع اقرار ذمة مالية على المكلفين، وجاري العمل لتجديد التكليف لمن تقدموا باقرارات سابقة ولاستكمال توزيع الإقرارات على باقي المكلفين وفق القانون، علما بان هيئة مكافحة الفساد تركز على الفئات الاكثر عرضة للفساد. من جهة اخرى، تواجه الهيئة تأخر في استكمال الاقرارات من بعض القطاعات وخاصة قطاع الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني لأسباب مرتبطة بمواقف هذه الجهات من استيفاء الإقرارات.

## الغاية تشريعات وتحقيقات وإجراءات قضائية فاعلة في ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.

### الأهداف:

#### 1- مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم

#### الفساد ومعاقبتهم، مع ضمان حقهم في الدفاع:

أ. دراسة ومراجعة قانوني العقوبات الساريين في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، ومشروع قانون العقوبات للتأكد من التوائم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ب. دراسة ومراجعة قانون الإجراءات الجزائية بما يضمن تبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة وحجز ومصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الفساد في الوقت المناسب.

ت. اعداد وإقرار تشريع خاص بحماية المبلغين والشهود.

#### جرائم الفساد التي نص عليها قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 (المعدل)

1. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة العامة والجرائم المخلة بالثقة العامة المنصوص عليها في قوانين العقوبات السارية.
2. الجرائم الناتجة عن غسل الأموال المنصوص عليها في قانون غسل الأموال.
3. كل فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.
4. إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون.
5. قبول الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقا وتحقق باطلا.
6. الكسب غير المشروع.
7. جميع الأفعال المجرمة الواردة في الاتفاقيات العربية والدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أو انضمت إليها السلطة الوطنية.

## 2- تسريع اجراءات معالجة الشكاوى والبلاغات المقدمة لهيئة مكافحة

### الفساد واجراءات التقاضي في مرحلتي الاستئناف والنقض:

- أ. انشاء مختبر الأدلة الإلكترونية لدى نيابة الهيئة وتدريب الكادر المختص
- ب. تطوير نظام التبليغ لدى محكمة جرائم الفساد
- ت. معالجة بطو إجراءات التقاضي لقضايا الفساد، وإجراء التعديلات القانونية اللازمة التي تكفل الحد من التأجيل المتكرر لقضايا الفساد.

### 3- إعمال مبدأ (من أين لك هذا):

- أ. رفع كفاءة التحريات لإعمال مبدأ «من اين لك هذا»، لجميع الفئات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
- ب. تعديل قانون مكافحة الفساد لإعادة تعريف المكلف بتقديم إقرار الذمة المالية حسب مدى تعرض المكلف للفساد، وبما يتواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد
- ت. الاستمرار في حصر المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية في كافة القطاعات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد.
- ث. الاستمرار في توزيع نموذج إقرار الذمة المالية على المكلفين، وتطبيق القانون على المتخلفين عن تقديمها.
- ج. تدريب المكلفين على كيفية تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، والوثائق الواجب إرفاقها به.
- ح. التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى لتوحيد معايير وإجراءات نماذج إقرارات الذمة المالية وتبادل التقارير ذات العلاقة.

#### 4- تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد،

وذلك من خلال:

- أ. زيادة فاعلية هيئة مكافحة الفساد لتتمكن من القيام بمهامها في التحقيق وجمع المعلومات في قضايا الفساد.
- ب. التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.
- ت. رفع قدرات كادر هيئة مكافحة الفساد.

#### مؤسسات إنفاذ القانون

محكمة جرائم الفساد

نيابة مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد

- ث. وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لأعضاء نيابة هيئة مكافحة الفساد، ليطلعوا على التجارب المتقدمة في هذا المجال.
- ج. رفع عدد وفاعلية العاملين في محكمة جرائم الفساد
- ح. وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لقضاة محكمة جرائم الفساد، واطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال.
- خ. تعزيز التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون وبشكل خاص الشرطة القضائية والأجهزة الأمنية والنيابة والقضاء.
- د. تطوير التشريعات والاجراءات والادلة ومدونات السلوك الناظمة لعمل مؤسسات انفاذ القانون الثلاث.

## المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.

### • السياق العام:

إن بناء مجتمع رافض للفساد بكافة أشكاله وشريك فاعل في جهود محاربته ومدرك لما يشكله الفساد من خطر على رفاه المواطن وحقوقه وبناء دولة القانون، يُعد محورياً أساسياً من محاور إستراتيجية مكافحة الفساد الفاعلة، حيث يستهدف الفرد في كافة أماكن تواجده، وكافة شرائح المجتمع لتعريفه بالفساد وأشكاله ومخاطره، وينمي لدى المجتمع رفضه لهذه الآفة ويجعل منه شريكاً فاعلاً في جهود مكافحتها.

يهدف هذا المحور إلى توسيع القاعدة الشعبية والمؤسسية المساندة والداعمة والمؤثرة في جهود مكافحة الفساد، من خلال تكريس وتعميق الوعي لدى المجتمع بقضايا الفساد وآلية المشاركة في رفضه ومكافحته، ورفع درجة الوعي في الخطر الذي يشكله الفساد على المجتمع، وذلك باستخدام وسائل مختلفة كالمواد التوعوية والإعلامية واللقاءات الهادفة ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

اجتمعت جهود هيئة مكافحة الفساد وأطراف تنفيذ الإستراتيجية خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة لإيجاد بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة والشفافية، وتحض على المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد من خلال تنفيذ المئات من النشاطات التوعوية التي استهدفت قطاعات المجتمع الفلسطيني، كما أنها عملت على تعزيز روح المشاركة المجتمعية وبناء جسم يكافح الفساد في داخل مؤسساته.

تنفيذا للإستراتيجية السابقة شاركت 24 جهة رسمية ومجتمعية في تنفيذ ما يزيد عن 585 فعالية ونشاط ساهمت في رفع وعي أكثر من

14,300 مشارك ومشاركة بشكل مباشر في هذه الفعاليات، إضافة إلى مئات الآلاف الذين شاركوا بشكل غير مباشر وتمكنوا من مشاهدة وقراءة والاستماع إلى المواد التوعوية والإعلامية التي صدرت في وسائل الإعلام المختلفة. اتخذت هذه الفعاليات والأنشطة أشكالاً مختلفة مثل ورش العمل، والدورات التدريبية والمؤتمرات والنقاشات المفتوحة وحلقات البحث والمسابقات الطلابية والكتيبات والنشرات التوعوية والبرامج الإعلامية التي استهدفت القطاعات المختلفة والجمهور بشكل عام. وجرى التركيز لإنتاج خطط وتوصيات بشأن قطاعات محددة مثل المجتمع المدني والمرأة والشباب والحكم المحلي والمنح الخارجية. وجرى العمل مع وزارة التربية والتعليم العالي للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة واللاهالي وما زال مطلوب الكثير بهذا الاتجاه.

بالرغم من التركيز على تنفيذ نشاطات متعددة في مجال التوعية ورفع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية لا زالت الانطباعات سلبية تجاه جهود مكافحة الفساد وهذا قد يعزى إلى الفهم الخاطئ لمفهوم الفساد كما جاء في قانون مكافحة الفساد. فما دام هناك عدم معرفة بجرائم الفساد التي نص عليها القانون، وضعف في تطبيق القوانين الفلسطينية على جميع الصعد والمستويات وتباطؤ في تنفيذها، وما دام هناك احتلال جاثم على أرض فلسطين، وما دامت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في تراجع فان تقييم المواطن لجهود مكافحة الفساد سيبقى متشائماً بالرغم من الانجازات التي تحققت على مستوى مكافحة الفساد منذ انشاء هيئة مكافحة الفساد في العام 2010.

قامت أطراف تنفيذ الإستراتيجية ذات العلاقة بدراسة آراء واحتياجات واقتراحات قطاعات مختلفة كقطاع المجتمع المدني بشكل عام وقطاع المرأة وقطاع الشباب، والحكم المحلي، وقطاع العمل الدبلوماسي، والقطاع الأمني، وإدارة وتنفيذ المنح الخارجية، وخرجت هذه المحاولات بتوصيات محددة جميعها تصب في أهمية الاستمرار في تعزيز



المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد لما لها من نتائج على الجوانب المرتبطة بالوقاية من الفساد وزيادة فاعلية الإبلاغ عن الفساد لدى هيئة مكافحة الفساد.

لقد اكدت اللقاءات الاكاديمية والطلابية على أهمية تعزيز دور التعليم العام والجامعي في جهود مكافحة الفساد من خلال تطوير البرامج البحثية والتعليمية والنشاطات اللامنهجية. فبالرغم من الجهود التي بذلت لتوسيع قاعدة المشاركة الطلابية في المدارس والجامعات، إلا أن مراجعة المناهج المدرسية والجامعية ذات العلاقة لم تتم خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة، وتأمل اطراف تنفيذ الإستراتيجية الحالية ان يصار الى مراجعة كافة المساقات التعليمية وتعزيزها بمساقات دراسية تساهم في تنشئة جيل على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة ونبذ كافة اشكال الفساد ومماريتها.

الغاية: بيئة مجتمعية مساندة ومشاركة في جهود مكافحة الفساد ومعززة لقيم النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، ومناهضة لأي ثقافة متسامحة مع الفساد

## الأهداف:

### 1- تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد:

- أ. تطوير وتبني خطة لإدخال مساقات دراسية وتضمن محتويات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المدارس والكليات والجامعات الفلسطينية .
- ب. تنظيم مجموعة من النشاطات اللامنهجية كالمسابقات الطلابية والبحوث الاستقصائية وعقد دورات تدريبية وورش عمل بغية توعية وثقيف العاملين والطلاب في المدارس والجامعات والمراكز الشبابية والنسوية والاندية الرياضية حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته، والمسؤولية التي تقع على عاتقهم بهذا الصدد.
- ت. عقد دورات تدريبية وورش عمل من أجل الاستفادة من خبرات وثقافات علماء الدين حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته.
- ث. تنظيم نشاطات توعوية وتدريبية تستهدف فئتي الشباب والمرأة من أجل تعزيز مشاركتهم في مكافحة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة.

### 2- تعميم مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى العاملين في الدوائر الحكومية وكافة اطراف تنفيذ الإستراتيجية:

- أ. إعداد دراسات تقييمية للحاجات التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد

والوقاية منه للعاملين في الوظيفة العمومية وكافة الجهات الخاضعة للقانون، والعمل نحو تضمينها في الخطط القطاعية لأطراف تنفيذ الإستراتيجية.

ب. تطوير مناهج ومواد تدريبية، وتدريب المدربين لدى المدرسة الوطنية للإدارة التابعة لديوان الموظفين العام حول النزاهة ومكافحة الفساد وأخلاقيات العمل في الوظيفة العامة.

ت. تدريب العاملين لدى الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد وأطراف تنفيذ الإستراتيجية على مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد ومفاهيم المشاركة والمساءلة المجتمعية.

### 3- تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد:

أ. الاستمرار بالجهود التي تعزز مشاركة فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في مجالات التثقيف والتوعية والتدريب وبناء مجموعات مؤثرة.

ب. تعزيز مشاركة القطاع الخاص والهيئات المحلية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الرياضية والشبابية وعلماء الدين في جهود مكافحة الفساد.

ت. توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الأكاديميين والطلبة في المدارس والجامعات ومساندتهم لإعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال

ث. انشاء مركز مصادر معلومات وطني وقاعدة بيانات وانظمة معلومات وتوفيرها للجهات والهيئات المعنية.

#### 4- تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية:

- أ. إعداد وتعميم إستراتيجية اعلامية لمكافحة الفساد تساهم في تعزيز دور الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية.
- ب. تفعيل الصحافة الاستقصائية وأخذ دورها الحقيقي في الكشف عن مظاهر الفساد .
- ت. تحسين البيئة الإعلامية الراهنة من خلال مراجعة القوانين والنظم ذات العلاقة، وتعزيز دور الإعلامي في جهود مكافحة الفساد.
- ث. تدريب الإعلاميين وطلبة الإعلام على مفهوم الفساد وكيفية التعامل مع قضايا الفساد بما لا يتعارض مع القانون وبما لا يمس مبدأ "أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته".
- ج. تنظيم حملات إعلامية مستمرة وبشكل خاص في الإعلام الفلسطيني الرسمي لرفع مستوى الوعي الجماهيري بجهود مكافحة الفساد وزيادة المشاركة المجتمعية فيها.

## المحور الرابع: التعاون الدولي

### • السياق العام:

تُعد جرائم الفساد من الجرائم العابرة للحدود، حيث يعمل مرتكبوها وخاصة ممن يشغلون مراكز عليا ويتمتعون بالعلاقات الواسعة دوليا على تهريب الأموال المتحصلة من جرائم الفساد خارج البلاد، كما قد يفرون بأنفسهم إلى الخارج. لذا فإن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد يكتسب أهمية كبرى وخصوصاً في مجالات تسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال واسترداد المتحصلات الجرمية.

ان انضمام فلسطين لاتفاقية الأمم المتحدة في أيار/مايو 2014 وقيام دولة فلسطين بالتقييم الذاتي لالتزامها بالاتفاقية تعد خطوة أساسية في تفعيل تعاون دول العالم مع دولة فلسطين. كما وأن تفعيل العلاقة مع الدول العربية والصديقة، وخصوصا دول الجوار يعتبر ذو أهمية بالنسبة لفلسطين من حيث التعاون في مجال انفاذ القانون وخصوصا تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية، بالرغم من ان قضية استرداد المجرمين والمتحصلات الجرمية شائكة على مستوى العالم اجمع ويشوبها الكثير من الضعف في التنفيذ.

وبالرغم من ضعف الاستعداد الدولي للتعاون مع دولة فلسطين وغياب دولة فلسطين عن عضوية الشرطة الدولية «الانتربول»، الا ان دولة فلسطين تمكنت من استرجاع متحصلات جرمية فاقت السبعون مليون دولار امريكي خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية السابقة، وأعدت

أحد الفارين من وجه العدالة، وما زالت تعمل جاهدة لاسترداد المزيد من الأشخاص والأموال.

واصلت فلسطين مساعيها للمشاركة في المحافل الدولية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد وعززت دورها في منظمات الشفافية الدولية والعربية وشاركت في الكثير من المؤتمرات والورشات والدورات والزيارات الدراسية والاستشارية واللقاءات العربية والدولية، الشيء الذي كان له بالغ الاثر على بناء قدرات اطراف تنفيذ الإستراتيجية وعلى وجه الخصوص مؤسسات انفاذ القانون.

**الغاية: إقامة علاقات تعاون دولي ثنائية ومتعددة الأطراف  
ومع المنظمات الدولية لتعزيز جهود مكافحة الفساد.**

## • الأهداف:

### 1. تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين دولة فلسطين والمنظمات والجهات الإقليمية ذات العلاقة:

- أ. المساهمة في تفعيل تطبيق اتفاقية الرياض ما بين فلسطين والدول الأعضاء المنضمة للاتفاقية.
- ب. عقد اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة ما بين فلسطين ودول الإقليم، وبشكل خاص المجاورة منها في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال انفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات.
- ت. تفعيل العلاقة بين فلسطين وبين المنظمات الإقليمية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على المستوى الإقليمي.

### 2. تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين دولة فلسطين والمنظمات والجهات الدولية ذات العلاقة

- ت. تفعيل مشاركة فلسطين في الجهود الدولية لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ث. العمل من أجل توفير المناخ الملائم لانضمام فلسطين للشرطة الدولية "الانتربول"

ج. الاستمرار في إجراءات التقييم الذاتي التزاما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ح. عقد اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال انفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات.

خ. تفعيل العلاقة بين فلسطين والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على المستوى الدولي.



## إستراتيجية المتابعة والتقييم

ترى أطراف تنفيذ الإستراتيجية أهمية الخطوات الاساسية التالية لإخراج هذه الإستراتيجية إلى النور وتطبيقها:

**أولاً:** بعد الانتهاء من مرحلة تحضير الإستراتيجية وبعد مشاركة جميع الأطراف في مراجعتها، ترفع الإستراتيجية مع خطة التدخلات المرفقة لجميع اطراف تنفيذ الإستراتيجية للأخذ بجميع التدخلات الخاصة بهم.

**ثانياً:** سيقوم كل طرف من أطراف تنفيذ الإستراتيجية بوضع جميع التدخلات ذات العلاقة في خطته ويتم تحويلها لهيئة مكافحة الفساد للمتابعة مع الأطراف وفقها.

**ثالثاً:** يقوم رئيس هيئة مكافحة الفساد بتشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية، كما وسيقوم كل طرف من أطراف تنفيذ الإستراتيجية بتشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ خطة التدخلات وفق خطة تنفيذية مفصلة يتم تصميمها وتوقيعها من قبل كل طرف مشارك في التنفيذ من جهة وهيئة مكافحة الفساد من الجهة الاخرى.

**رابعاً:** ستنظم هيئة مكافحة الفساد مع اللجان الفنية لقاءات دورية للمتابعة على تنفيذ النشاطات.

**خامساً:** لا بد من توظيف ما يلزم من امكانات بشرية ومادية لدى جميع اطراف تنفيذ الإستراتيجية لتنفيذ النشاطات.

**سادساً:** سيتم العمل على التعاقد مع جهة فلسطينية مستقلة لتنفيذ مراجعة الإستراتيجية في نصف الفترة، وتقييم تنفيذها في نهاية فترتها.



# الخطة التنفيذية



## المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه

### 1-1 الهدف الإستراتيجي: تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
لجنة وطنية تتابع الاجراءات المتبعة من قبل المؤسسات الوطنية بخصوص الشفافية والمساءلة	2015 - 2016	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية، الوزارات والهيئات المعنية	وزارة التخطيط والتنمية الادارية	اجراء المتابعات اللازمة لمدى تنفيذ ما نصت عليه خطة التنمية الوطنية من تعزيز للشفافية والمساءلة في اجهزة الدولة.	1 - 1 - 1
7 تقارير مراجعة لأنظمة وتعليمات هيئات حكومية	2015	الوزارات والهيئات المعنية	هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والادارية	مراجعة البيئة القانونية الناظمة للوزارات والدوائر الحكومية والجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد بما يضمن النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يقلل من فرص حدوث الفساد.	2 - 1 - 1
عدد من البرامج تم تطويرها واعتمدها	2016 - 2018	ديوان الموظفين العام، 7 وزارات وديوانر معينة	هيئة مكافحة الفساد	تطوير برامج وقاية من الفساد خاص بالجهات الخاضعة لاحكام قانون مكافحة الفساد	3 - 1 - 1
أنظمة رقابية داخلية متطورة في 50 من الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد	2015 - 2018	وزارة المالية، والجهات المستهدفة	ديوان الرقابة المالية والإدارية	تنفيذ الرقابة الداخلية في الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد	4 - 1 - 1
اجراءات تعيين وترقية وإفاد وعقوبة مطبقة وشفافة	2015	هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والادارية	ديوان الموظفين العام	مراجعة إجراءات تطبيق معايير التعيين والترقية والإيفاد والعقوبة والمكافآت في الوظيفة العمومية بما يضمن العدالة وتكافؤ الفرص.	5 - 1 - 1

## 2-1 الهدف الإستراتيجي : تطوير البيئة التشريعية الناعمة للعمل الحكومي وكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد بما يقلل من امكانية حدوث الفساد

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
عدد من التشريعات تم مناقشتها وتعديلها وتحديثها والغاء التعارضات بين نصوصها وسد الثغرات والنواقص فيها واعتمادها	2015 - 2018	الوزارات المعنية، رئاسة الوزراء، المجلس التشريعي، مؤسسة الرئاسة، مؤسسات المجتمع المدني،	هيئة مكافحة الفساد	دراسة ومراجعة وتقييم وتحديث التشريعات ذات العلاقة الناعمة لعمل المؤسسات الرسمية وكافة الأشخاص الخاضعين لقانون مكافحة الفساد	1 - 2 - 1
قانون مصادق عليه ومشور في الجريدة الرسمية ومطبق	2015	المجلس التشريعي مؤسسة الرئاسة والجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد اللجنة الوطنية المشكلة	مجلس الوزراء	اصدار قانون حق الحصول على المعلومات واستكمال الإطار التشريعي الداعم للشفافية.	2 - 2 - 1
30 الف موظف تم تدريبهم على تطبيق المدونة	2015 - 2016	هيئة مكافحة الفساد اللجنة الوطنية وجان التدريب وجميع المؤسسات ذات العلاقة	ديوان الموظفين العام	تطبيق مدونة سلوك واخلاقيات الوظيفة العامة، وتدريب الموظفين العموميين على آليات وضوابط الالتزام بها.	3 - 2 - 1

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
4 مدونات سلوك معدة ومطبقة في المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية ومنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية	2016 - 2018	وزارة الداخلية، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقبة المالية والادارية، وزارة الحكم المحلي، اتحاد البلديات، المجلس التنسيقي لمؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد	استكمال إعداد وتطبيق مدونات سلوك للعاملين في المؤسسات العسكرية، والهيئات المحلية، والجمعيات الخيرية والأهلية، وبقي الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، بما يضمن الشفافية والنزاهة والحيادية والمساءلة في العمل، والمحافظة على الأموال العامة.	4 - 2 - 1

## 3-1 الهدف الإستراتيجي : تفعيل وتعزيز دور ديوان الرقابة المالية والادارية

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
عدد من التشريعات والأنظمة الخاصة بديوان الرقابة المالية والإدارية تم اصدارها	2016-2018	هيئة مكافحة الفساد، وزارة العدل، رئاسة الوزراء، المجلس التشريعي، مؤسسة الرئاسة	ديوان الرقابة المالية والادارية	مراجعة التشريعات الناطقة لعمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، واستكمال الأنظمة والتشريعات الثانوية لقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية	1- 3- 1
توصيات مراجعة واجراءات عمل متخذة بشأن تعزيز دور الديوان	2015	هيئة مكافحة الفساد	ديوان الرقابة المالية والادارية	مراجعة توصيات دراسة تقييمية لدور ديوان الرقابة المالية والإدارية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور الديوان وتقليل فرص حدوث الفساد	2- 3- 1
تقارير الديوان المحولة للهيئة يتم مراجعتها ومتابعة توصياتها من خلال لجنة مشتركة مشكلة وفاعله	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد	ديوان الرقابة المالية والادارية	مراجعة توصيات دراسة تقييمية لدور ديوان الرقابة المالية والإدارية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دور الديوان وتقليل فرص حدوث الفساد	3- 3- 1



## المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.

1-2 الهدف الإستراتيجي: مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم، مع ضمان حقهم في الدفاع

مؤشرات قياس الأداء	مؤعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الدولية
مشروع قانون عقوبات متواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد	2017	هيئة مكافحة الفساد، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، رئاسة الوزراء، المجلس التشريعي، ديوان الرئاسة، منظمات المجتمع المدني	وزارة العدل	دراسة ومراجعة قانوني العقوبات الساريين في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية، ومشروع قانون العقوبات لمواءمتها مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد	1 - 1 - 2
قانون اجراءات جزائية متواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد	2016	هيئة مكافحة الفساد، مجلس القضاء الأعلى، النيابة العامة، رئاسة الوزراء، المجلس التشريعي، ديوان الرئاسة	وزارة العدل	دراسة ومراجعة قانون الإجراءات الجزائية بما يضمن تبسيط إجراءات التحقيق والمحاكمة وحجز ومصادرة الأموال والعائدات الناتجة عن الفساد في الوقت المناسب بما يتفق مع الضمانات الدستورية التي كفلها القانون الاساسي.	2 - 1 - 2
تشريع خاص بحماية المبلغين والشهود يلبي المعايير الدولية.	2016	رئاسة الوزراء، ديوان الرئاسة، المجلس التشريعي	هيئة مكافحة الفساد	اعداد وإقرار تشريع خاص بحماية المبلغين والشهود	3 - 1 - 2

## 2-2 الهدف الإستراتيجي: تسريع اجراءات معالجة الشكاوى والبلاغات المقدمة لهيئة مكافحة الفساد واجراءات التقاضي في مرحلتي الاستئناف والنقض

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
مختبر أدلة الكترونية فاعل لدى نيابة مكافحة الفساد	2015	نيابة مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	انشاء مختبر الادلة الالكترونية لدى نيابة الهيئة وتدريب الكادر المختص	1-2-2
نظام مطور لتبليغ الشهود والمحامين والمتهمين	2015	الشرطة القضائية	مجلس القضاء الأعلى	تطوير نظام التبليغ لدى محكمة جرائم الفساد	2-2-2
قوانين واجراءات تحد من التأجيل في قضايا الفساد	2015		مجلس القضاء الأعلى	معالجة بطو اجراءات التقاضي لقضايا الفساد واجراء التعديلات القانونية اللازمة التي تكمل الحد من التأجيل المتكرر لقضايا الفساد	3-2-2

## 3-2 الهدف الإستراتيجي: إعمال مبدأ (من أين لك هذا)

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
تحريرات متطورة لإعمال مبدأ من أين لك هذا	2015-2018		هيئة مكافحة الفساد	رفع كفاءة التحريات لإعمال مبدأ «من أين لك هذا» لجميع الفئات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد	1-3-2
قانون مكافحة فساد معدل	2015	الجهات الخاضعة واطراف تنفيذ الإستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	تعديل قانون مكافحة الفساد لاعادة تعريف المكاف بتقديم اقرار الذمة المالية حسب مدى تعرض المكاف للفساد، وبما يتواءم مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد	2-3-2
قوائم مكافين معدة وواضحة	2015	الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد	هيئة مكافحة الفساد	الاستمرار في حصر المكافين بتقديم إقرارات الذمة المالية في كافة القطاعات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد	3-3-2
50000 خاضع لقانون مكافحة الفساد تم حصرهم وتوزيع اقرار الذمة المالية عليهم	2015-2018		هيئة مكافحة الفساد	الاستمرار في توزيع نموذج إقرار الذمة المالية على المكافين، وتطبيق القانون على المتخلفين عن تقديمها	4-3-2

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الاولوية
عدد من المكلفين تم تدريبهم على كيفية تعبئة نموذج اقرار الذمة المالية	2015-2018	جميع اطراف تنفيذ الإستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	تدريب المكلفين على كيفية تعبئة نموذج إقرار الذمة المالية، والوثائق الواجب إرفاقها به	5-3-2
نموذج اقرار ذمة مالية موحد واحصاءات موحدة	2016	مجلس القضاء الاعلى	هيئة مكافحة الفساد	التنسيق مع مجلس القضاء الاعلى لتوحيد معايير واجراءات نماذج اقرارات الذمة المالية وتبادل التقارير ذات العلاقة.	6-3-2

## 4-2 الهدف الإستراتيجي: تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
هيئة مكافحة الفساد فاعلة في التحقيق وجمع المعلومات.	2018-2015		هيئة مكافحة الفساد	زيادة فاعلية هيئة مكافحة الفساد لتتمكن من القيام بمهامها في التحقيق وجمع المعلومات في قضايا الفساد	1-4-2
تدريب 25 من أعضاء النيابة العامة وموظفي الهيئة على اساليب التحقيق المتطورة على قضايا مكافحة الفساد	2018-2015	النيابة العامة	هيئة مكافحة الفساد	التوسع في استخدام أساليب التحقيق المتطورة في قضايا الفساد.	2-4-2
تدريب 50 من كادر الهيئة.	2018-2015	وزارة التخطيط، الجامعات الفلسطينية	هيئة مكافحة الفساد	رفع قدرات كادر هيئة مكافحة الفساد.	3-4-2
7 من اعضاء نيابة الهيئة تم مشاركتهم ببرامج متخصصة حول قضايا مكافحة الفساد.	2018-2015	النيابة العامة، وزارة التخطيط، الجامعات الفلسطينية، هيئة مكافحة الفساد	معهد التدريب القضائي	وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لأعضاء نيابة هيئة مكافحة الفساد، ليطلعوا على التجارب المتقدمة في هذا المجال	4-4-2

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
تم زيادة عدد العاملين في محكمة جرائم الفساد من .. إلى.. وبناء قدراتهم	2015-2018	وزارة التخطيط، معهد التدريب القضائي الجامعات الفلسطينية	مجلس القضاء الاعلى	رفع عدد وقاعدية العاملين في محكمة جرائم الفساد	5-4-2
15 من القضاة تم مشاركتهم ببرامج متخصصة حول قضايا مكافحة الفساد	2015-2018	مجلس القضاء الاعلى	معهد التدريب القضائي	وضع برامج متخصصة وتنظيم دورات متطورة لقضاة محكمة جرائم الفساد، واطلاعهم على التجارب المتقدمة في هذا المجال	6-4-2
عدد من القضايا تم تحويلها ومتابعتها	2015-2018	مجلس القضاء الاعلى، النيابة العامة، وزارة الداخلية	هيئة مكافحة الفساد	تعزيز التنسيق بين الجهات العاملة في مجال إنفاذ القانون وبشكل خاص الشرطة القضائية والأجهزة الأمنية والنيابة والقضاء	7-4-2
تشريعات واجراءات ومدونات سلوك مطورة وفاعلة	2015-2018	المجلس التشريعي	هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات انفاذ القانون	تطوير التشريعات والاجراءات والادلة ومدونات السلوك الناظمة لعمل مؤسسات انفاذ القانون الثلاث	8-4-2

## المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية

### 1-3 الهدف الإستراتيجي: تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وممارسة الفساد

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
مساقات دراسية مطورة في المدارس وفي 3 جامعات	2017-2018	هيئة مكافحة الفساد، المعاهد والكلية والجامعات الفلسطينية	وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات الفلسطينية	تطوير وتبني خطة لإدخال مساقات دراسية وتضمينها مواضيع حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المدارس والكلية والجامعات الفلسطينية.	1 - 1 - 3
5000 من طلبة المدارس تم توعيتهم على مبادئ مكافحة الفساد	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد، المعاهد والكلية، منظمات المجتمع المدني	وزارة التربية والتعليم العالي، الجامعات الفلسطينية	تنظيم مجموعة من النشاطات اللا منهجية كالمسابقات الطلابية والبحوث الاستقصائية وعقد دورات تدريبية وورش عمل بعية توعية وتثقيف العالمين والطلاب في المدارس والجامعات حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته، والمسؤولية التي تقع على عاتقهم بهذا الصدد.	2 - 1 - 3

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الألوية
عدد من علماء الدين تم توعيتهم وتدريبهم حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته وشاركوا في عشرة خطب ولقاءات دينية تم تنفيذها في المساجد والكنائس	2016-2017	هيئة مكافحة الفساد	وزارة الاوقاف والشؤون الدينية	عقد دورات تدريبية وورش عمل من أجل الاستفادة من خبرات وثقافات علماء الدين حول مخاطر الفساد وسبل مكافحته	3 - 1 - 3
عدد من فئتي الشباب والمرأة تم تطوير قدراتهم ومعارفهم ومشاركاتهم في الحد من الفساد.	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد	وزارة شؤون المرأة، اللجنة الأولمبية، المجلس الاعلى للشباب والرياضة، منظمات المجتمع المدني	تنظيم نشاطات توعوية وتدريبية تستهدف فئتي الشباب والمرأة من أجل تعزيز مشاركتهم في مكافحة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والمحاسبة	4 - 1 - 3



## 2-3 الهدف الإستراتيجي: تعميم مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى العاملين في الدوائر الحكومية وكافة اطراف تنفيذ الإستراتيجية

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
عدد من الدراسات معدة ومراجعة ومعتمدة ومطبوعة	2016	اطراف تنفيذ الإستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	إعداد دراسات تقييمية للحاجات التدريبية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه للعاملين في الوظيفة العمومية وكافة الجهات الخاضعة للقانون، والعمل نحو تضمينها في الخطط القطاعية لأطراف تنفيذ الإستراتيجية.	1 - 2 - 3
منهج معد ومعتمد و500 متدرب تم تدريبهم حول مبادئ مكافحة الفساد	2018-2017	هيئة مكافحة الفساد	ديوان الموظفين العام	تطوير مناهج ومواد تدريبية، وتدريب المدربين لدى المدرسة الوطنية للإدارة التابعة لديوان الموظفين العام حول النزاهة ومكافحة الفساد وأخلاقيات العمل في الوظيفة العامة	2 - 2 - 3
عدد من العاملين لدى الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد وأطراف تنفيذ الإستراتيجية تم تدريبهم على مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد ومفاهيم المساءلة والمشاركة المجتمعية	2018-2015	اطراف تنفيذ الإستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	تدريب العاملين لدى الجهات الخاضعة لقانون مكافحة الفساد وأطراف تنفيذ الإستراتيجية على مبادئ النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد ومفاهيم المشاركة والمساءلة المجتمعية.	3 - 2 - 3

### 3-3 الهدف الإستراتيجي: تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
20 من منظمات المجتمع المدني تم إشراكها في جهود تعزيز المشاركة المجتمعية وتعميم مبادئ النزاهة والشفافية	2015-2018	مؤسسات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد	الاستمرار بالجهود التي تعزز مشاركة فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد وبشكل خاص في مجالات التثقيف والتوعية والتدريب وبناء مجموعات مؤثرة	1-3-3
20 ورشة عمل تم تنفيذها للفئات المستهدفة و 8 مواد توعوية تم نشرها.	2015-2018	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الحكم المحلي، اللجنة الأقليمية والمجلس الأعلى للشباب والفلسطيني، جمعيات وهيئات القطاع الخاص والاهلي	هيئة مكافحة الفساد	تعزيز مشاركة القطاع الخاص والهيئات المحلية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الرياضية والشبابية و علماء الدين في جهود مكافحة الفساد.	2-3-3
200 من الدراسات والتقارير تم اعدادها ومناقشتها على مستوى المدارس والجامعات	2015-2018	وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات والمؤسسات المعنية	هيئة مكافحة الفساد	توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الأكاديميين والطلبة في المدارس والجامعات ومساندتهم لإعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال	3-3-3
مركز مصادر معلومات موجود وفاعل	2015	اطراف تنفيذ الإستراتيجية	هيئة مكافحة الفساد	انشاء مركز مصادر معلومات وطني وقاعدة بيانات وانظمة معلومات لتوفيرها للجهات والهيئات المعنية	4-3-3

## 4-3 الهدف الإستراتيجي: تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
إستراتيجية اعلامية معدة ومفعلة	2016-2017	وزارة الاعلام، نقابة الصحفيين، مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص اكاديميين من ذوي الاختصاص	هيئة مكافحة الفساد	اعداد وتعميم إستراتيجية اعلامية لمكافحة الفساد تساهم في تعزيز دور الاعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية	1 - 4 - 3
10 تحقيقات استقصائية منشورة	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد، وزارة الاعلام، مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص اكاديميين من ذوي الاختصاص	نقابة الصحفيين	تفعيل الصحافة الاستقصائية واخذ دورها الحقيقي في الكشف عن مظاهر الفساد	2 - 4 - 3
القوانين والنظم ذات العلاقة تم مراجعتها واصبحتها واعدت من الاعلاميين اصبحوا اكثر وعيا ونشاطا في جهود مكافحة الفساد	2016	هيئة مكافحة الفساد، وزارة الاعلام، مؤسسات المجتمع المدني	نقابة الصحفيين	تحسين البيئة الاعلامية الراهنة من خلال مراجعة القوانين والنظم ذات العلاقة، وتعزيز دور الاعلامي في جهود مكافحة الفساد	3 - 4 - 3

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
200 مؤشرات قياس الاداء من الاعلاميين وطلبة الاعلام تم تدريبهم على مبادئ مكافحة الفساد	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد، مجلس القضاء الاعلى، النيابة العامة، القطاع التعليمي، مؤسسات المجتمع المدني	نقابة الصحفيين	تدريب الاعلاميين وطلبة الاعلام على مفهوم الفساد وكيفية التعامل مع قضايا الفساد بما لا يتعارض مع القانون وبما لا يمس مبدأ «أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته»	4 - 4 - 3
3 حملات اعلامية تم تنفيذها	2015-2018	هيئة مكافحة الفساد، وكالة وفا، مركز الاعلام الحكومي، وزارة الاعلام، الناطق الرسمي باسم الحكومة، نقابة الصحفيين	هيئة الاذاعة والتلفزيون وكالة الانباء الفلسطينية وفا	تنظيم حملات اعلامية مستمرة وبشكل خاص في الاعلام الفلسطيني الرسمي لرفع مستوى الوعي الجماهيري بجهود مكافحة الفساد وزيادة المشاركة المجتمعية فيها.	5 - 4 - 3

## المحور الرابع: التعاون الدولي

### 1-4 الأهداف الإستراتيجية: تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين دولة فلسطين والمنظمات والجهات الإقليمية ذات

#### العلاقة

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
اتفاقية تم تنفيذها	2015-2018	وزارة الخارجية، هيئة مكافحة الفساد	وزارة العدل	المساهمة في تفعيل تطبيق اتفاقية الرياض ما بين فلسطين وبين الدول الأعضاء المنضمة للاتفاقية.	1 - 1 - 4
2 اتفاقيات تعاون موقعة وتجرى متابعتها	2015-2018	وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الداخلية	هيئة مكافحة الفساد	عقد اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة ما بين فلسطين ودول الاقليم، وبشكل خاص المجاورة منها في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال انفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات	2 - 1 - 4
مشاركة فلسطينية فاعله في برامج العمل الاقليمية لمنظمة الشفافية العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي	2015-2018	وزارة الخارجية، وزارة التخطيط، منظمات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد	تعزيز العلاقة بين فلسطين والمنظمات الاقليمية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على المستوى الاقليمي.	3 - 1 - 4

## 2-4 الهدف الإستراتيجي: تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين دولة فلسطين والمنظمات والجهات الدولية ذات العلاقة

مؤشرات قياس الاداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
مشاركة فلسطينية فاعله في برامج العمل الدولية للامم المتحدة أو الجهات المعنية ذات العلاقة	2018-2015		هيئة مكافحة الفساد	تفعيل مشاركة فلسطين في الجهود الدولية لتطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد.	1 - 2 - 4
تم تقديم طلب فلسطين لعضوية الانتربول	2018-2015	هيئة مكافحة الفساد وكافة الاطراف المعنية	وزارة الداخلية، والخارجية والعدل	العمل من اجل توفير المناخ الملائم لانضمام فلسطين للشرطة الدولية «الانتربول»	2 - 1 - 4
اعداد التقييم الذاتي	2018-2015	فريق الخبراء الحكومي	هيئة مكافحة الفساد	الاستمرار في اجراءات التقييم الذاتي التزاما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	3 - 2 - 4

مؤشرات قياس الأداء	موعد التنفيذ	الجهات المشاركة في التنفيذ	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الاجراء	الأولوية
2 اتفاقيات تعاون موقعة ومتابعة	2015-2018	وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية	هيئة مكافحة الفساد	عقد اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات.	4 - 2 - 4
مشاركة فلسطينية فاعله في البرامج الاقليمية لمنظمة الشفافية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمات الدولية الاخرى	2015-2018	وزارة الخارجية، وزارة التخطيط، منظمات المجتمع المدني	هيئة مكافحة الفساد	تفعيل العلاقة بين فلسطين والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد على المستوى الدولي.	5 - 2 - 4

